

بيان وفد الجزائر
أمام اللجنة السادسة
الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
حول " تنشيط أعمال الجمعية العامة "
البند 124 من جدول الأعمال
نيويورك، 10 نوفمبر 2022

—0—

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أعبر عن امتناني إلى رئاسة وأعضاء مكتب اللجنة السادسة للجهود التي بذلوها من أجل السماح بعقد الدورة الحالية في ظروف عادية وطبيعية، دون أن ننسى ذكر الدعم الذي قدمته شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية لمنظمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق ذلك.

وحتى نساهم في النقاش بشكل بناء بشأن أساليب العمل الخاصة بهذه اللجنة عملاً بنص القرار 316/58 للجمعية العامة، والذي يعد في نظرنا عنصر بالغ الأهمية في عملية إصلاح الأمم المتحدة، يود وفد بلادي أن يدلي بهذه التعليقات حول كيفية تحسين أساليب عملها:

أولاً: إن الجزائر على غرار العديد من الدول على قناعة تامة بأن التوافق في الآراء بمفهومه الواسع سيظل دائماً هو القاعدة والأساس المرجعي عند اعتماد القرارات في اللجنة السادسة التي هي واحدة من ست لجان رئيسية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونظراً لخصوصية هذه اللجنة التي تعنى في المقام الأول بالمسائل القانونية، فإن الغرض من توافق الآراء لا يقتصر فقط على الإجماع بشأن قرار ما وإنما يتعدى ذلك ليحقق التناغم والاتساق بين مواقف الدول الأعضاء والتي تهيء بدورها الأرضية لاتخاذ قرارات مشتركة لا تستثني أحد وتؤدي إلى نتائج حقيقية ملموسة غير نظرية يقتنع بها الجميع وتكون قابلة للتنفيذ مستقبلاً في أرض الواقع.

عملاً بمبدأ حسن النية في العلاقات بين الدول الذي يعد من أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار الالتزام بتعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف التي لا تستثني أحد ومواصلة العمل على تنشيط الجمعية العامة، فإننا نأمل بأن تكون النقاشات المقبلة داخل هذه اللجنة بناءً وإيجابية بعيدة عن التسييس لأغراض ضيقة، تصبو إلى الحفاظ على هذا الإرث التقليدي المكتسب الذي يسمح للجنة باعتبارها المنتدى الأساسي للنظر في القانون الدولي والمسائل القانونية الأخرى المتعلقة بالأمم المتحدة، بأن تلعب دورها بشكل جيد وتقدم توصياتها إلى الجمعية العامة.

ثانياً: فيما يخص العلاقة بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي، فإننا نشجع توطيد الحوار والتعاون بين هاتين الهيئتين من أجل طلب إيضاحات بشأن عمل اللجنة لاسيما فيما يخص تقديم المقترحات والمشاريع التي تعرف بمنتجات لجنة القانون الدولي. ونشجع في هذه الدورة لما تم إعطاء المزيد من الوقت للمناقشات التفاعلية التي جرت بين رئيس لجنة القانون الدولي والوفود المشاركة في اللجنة السادسة حول تقرير لجنة القانون الدولي في إطار أسبوع القانون الدولي، الذي يمثل إحدى قنوات الاتصال المباشرة بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. وفي سياق متصل، فإننا نقدر الجهود التي بذلتها الأمانة في بث الجلسات العامة للجنة القانون الدولي على الأنترنت التي تضيف المزيد من الشفافية والوضوح على أعمالها ونشجع بالمناسبة اللجنة على عقد جزء من دوراتها بنيويورك، على غرار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

ثالثاً: فيما يخص الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للجنة السادسة، فإننا نشجع الاستمرار في نشر المداخلات التي يلقيها الدول الاعضاء في البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك والذي سوف يسهم لاحالة في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للجنة المعنية بالشؤون القانونية والتي أصبحت تمثل رصيذا مرجعيا يسهل معرفة مواقف الدول الاعضاء وآرائها القانونية. كما نقدر الشفافية التي يتم اتباعها عند إعداد الوثيقة المتعلقة بالمقترحات التي تقدمها لجنة القانون الدولي إلى اللجنة السادسة للنظر فيها والتي سوف تحافظ على المساهمات القيمة التي يقدمها أعضاء اللجنة.

رابعاً: على العموم لقد تم النظر فعلا في أساليب تنشيط عمل اللجنة السادسة من قبل مكاتبها السابقة والحالية، حيث تم على مر السنين إدخال عدد من التجديدات في أساليب عمل اللجنة وذلك على أساس عدة أمور من بينها التوصيات المقدمة خلال المناقشة السنوية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتنشيط أساليب العمل، ومنها نذكر على سبيل المثال تجنب تقديم تقارير المحاكم القضائية الدولية على الجمعية العامة في وقت انعقاد اجتماعات اللجنة السادسة. كما نطلب من الأمانة العامة أن تصدر بالتنسيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة تقرير يتضمن خلاصة لأفضل ممارسات الرؤساء السابقين للجنة السادسة التي يمكن استخدامها للإسهام في تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب.

خامساً : نلح في الأخير على ضرورة التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بتعدد اللغات مع التأكيد على الحاجة إلى ضمان معاملة اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على قدم المساواة دون إعطاء الأفضلية ودون إعطاء أعمار تتعلق بالميزانية.

السيد الرئيس،

نؤكد لكم في الختام، دعم الجزائر لأعمال اللجنة السادسة واستعدادها الدائم للمشاركة في أعمالها والإسهام في نقاشات بناءة تعزز سيادة القانون والنهوض بالقانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.